نظريات التجارة الدولية

أولا : النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

ظهرت النظرية التقليدية(الكلاسيكية) في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع، كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو الى فرض القيود على التجارة الخارجية ،فلقد أوضحت هذه النظرية أن حرية التجارة الخارجيه هي الطريق الى زيادة ثروة البلاد الحقيقية وبالتالي قوتها الاقتصادية. وترتيبا على ذلك كانت حرية التجارة الخارجية في نظر مفكري المدرسة التقليدية أفضل من عدم حرية التجارة الخارجية و لقد تمثلت فروض النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية فيما يلي:

-الفرض الأول: إن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل البلد الواحد، وهذا يعنى عدم وجود حواجز إدارية أو تنظيمية أمام انتقال عناصر الإنتاج.

-الفرض الثاني: إن عناصر الإنتاج لا تتمتع بحرية الانتقال بين البلدان المختلفة. والحديث هنا منصب بالطبع على عناصر الإنتاج القابلة للانتقال.

- الفرض الثالث: أن قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد كلية بكمية العمل المتضمنة فيها .

- الفرض الرابع: أن آلية المواءمة عن طريق العلاقة بين كمية المسكوكات ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات. فإذا كانت قيمة صادرات دولة ما أكبر من قيمة وارداتها من الدول الأخرى. فإن الأولى تحصل على الفرق في شكل مسكوكات (ذهب أو معدن نفيس)،يؤدى هذا إلى زيادة كمية النقود فيها فترتفع الأسعار والأجور فتقل الصادرات وتزيد الواردات حتى يتحقق التوازن.

-الفرض الخامس: أن كمية الموارد المتاحة معطاة. فلا تتأثر بالتبادل،فكمية العمل المتاحة تتوقف على حجم السكان ومعدل نموهم وتركيبهم العمري ولا تأثير للتبادل الدولي على هذه المتغيرات، فهي معطاة. كذلك مساحة الأرض وكمية رأس المال كلها معطيات لا تتأثر بالتبادل الدولي.

-الفرض السادس: أن هناك تشغيلا كاملا للموارد، وبالتالي ينحصر أثر التجارة والتبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد. فعندما تتجه دولة كمصر، مثلا إلى إنتاج القطن بدلا من القمح، فلابد لها من سحب العمل ورأس المال والأرض من إنتاج القمح وتوجيههما إلى إنتاج القطن طالما أنه ليست هناك موارد عاطلة.

-الفرض السابع: أن هناك بلدين فقط يتم بينهما التبادل. والهدف من هذا الفرض هو تسهيل التحليل.

1- نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث:

ان أساس التبادل الدولى عند سميث هو تطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص على مستوى كل الدول، ومن ثم فانه يتعين على كل دولة ان تنتج السلعة والسلع التى تتمتع فى انتاجها بميزة أكبرز من تلك التى تتمتع بها غيرها من الدول أى ميزة مطلقة سواء كانت راجعة الى الوفرة النسبية فى المواد الطبيعية وتوفر الظروف الملائمة للإنتاج الزراعى، أو ترجع الى توافر الخبرة والمهارة فى القوى اى ان التبادل الدولى (التجارة الدولية) يتم بين دولتين مثلا بسبب اختلاف النفقات المطلقة لانتتاج السلع فى الدولتين.

و للتوضيح نقدم المثال التالي :

اذا افترضنا أن الدولة الاولى وهى مصر تنتج سلعة المنسوجات بنفقة قدرها 100 وحدة عمل وتنتج سلعة القمح بنفقة قدرها 120 وحدة عمل وكانت الدولة الثانية وهى الهند تنتج سلعة المنسوجات بنفقة قدرها 120 وحدة عمل و تنتج سلعة القمح بنفقة قدرها 100 وحدة عمل فنجد أن مصلحة الدولة الاولى وهى مصر ان تتخص فى انتاج سلعة المنسوجات لأن نفقة انتاجها المطلقة (100) أقل من النفقة المطلقة لانتاجها فى الهند (120) ومن ثم يتعين على مصر أن تستورد القمح من الهند.

2- نظرية القيمة النسبية لدفيد ريكاردو :

لعل البداية المنطقية لفهم تفسير ريكاردو لقيام التجارة الدولية تكمن في نظريته للقيمة. فطبقا لريكاردو تتحدد قيمة اي سلعة عل أساس ما تتكلفه من العمل: فالذي يحدد القيم النسبية للسلع في دولة معينة هو كميات العمل التي تبذل في إنتاجها.

يرى ريكاردو أن تكاليف العمل النسبية للسلع في الدولتين وليس التكاليف المطلقة هي التي تحدد العلاقات التجارية بين الدولتين. فتكاليف الانتاج تختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف تقسيم العمل الجغرافي والتخصص في الانتاج. فنتيجة للاختلافات في الظروف المناخية،الموارد الطبيعية، الموقع الجغرافي وكفاءة العمل، قد تستطيع دولة معينة أن سلعة معينة بتكلفة أقل من الدول الأخرى. وبهذه الطريقة، تتخصص كل دولة في انتاج السلعة أو السلع التي تكون تكاليف انتاجها النسبية هي الأقل وعندما تدخل الدولة في التجارة الدولية فإنها ستصدر تلك السلع التي تكون لها فيها ميزة نسبية أكبر،وتستورد السلع التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية وتنتجها بتكاليف مرتفعة .

وجهت لنظرية ريكاردو العديد من الانتقادات تمثلت في :

١- رأينا أن هذه النظرية ترتكز على بعض الافتراضات الخاصة بقيام التجارة الدولية بين دولتين وبالنسبة لسلعتين فقط. غير أن الواقع العملى ليس بهذه البساطة حيث التبادل التجارى يتم بين مئات الدول وفى العديد من السلع.

٢-تفترض هذه النظرية ثبات العديد من المتغيرات مثل الهيكل الاقتصادى والصناعى وحجم ونوع قوى الانتاج والفنون الإنتاجية المستخدمة وأذواق المستهلكين وهذا غير صحيح وغير واقعى حيث ان هذه المتغيرات لاتتصف بالثبات ولكن بالتغير المستمر.

٣-لاتأخذ هذه النظرية فى الاعتبار نفقات النقل والشحن والتلمين ولا شك انه لا يمكن اعفال ذاك بالنسبة للتجارة الدولية، فيمكن ان تغير نفقات النقل فى النفقات النسبية بين الدول مما يؤثر على قيام التبادل التجارى بينها.

٤- من الواضح ان هذه النظرية ترتكز على نفقة الانتاج النسبية أي إنها تركز على جانب العرض وتغفل جانب الطلب وظروف واحوال هذا الطلب التى قد تؤدى احيانا الى استيراد دولة ما لسلعة يمكن ان تنتجها بنفقة نسبية اقل.

٥-تفترض النظرية سريان مبدأ او قانون النفقة الثابتة أى أن الإنتاج للسلع التى تدخل فى اطار التخصص ومن ثم التبادل الدولى تخضع لقانون ثبات النفقة وبالتالى لا تأخذ فى الاعتبار ان الواقع العملى يشهد مراحل اخرى لعملية الانتاج تخضع فى ظروف اخرى وخاصة مع التوسع الكبير فى الانتاج ولا شك انه فى حالتى تناقص النفقة، وتزايد النفقة يمكن اننتغير النفقة النسبية للانتاج بين الدولتين وبالتالى قد لايؤدى الى وجود تخصص ومن ثم تبادل تجارى بينهما.

٦ -يرى البعض ان قيام نظرية النفقات النسبية فى احتسابها لقيمة السلع المنتجة على العمل فقط أمر منتقد، والعمل ليس هو العنصر الوحيد الذى يحدد قيمة السلعة فيتعين الاخذ فى الاعتبار عناصر الانتاج الاخرى مثل رأس المال والارض.

3-نظرية هكشير أولين:

نظرية هيكشر أولين هي النظرية التي حاول فيها اقتصاديان سويديان تحمل النظرية اسميها، تفسير قيام التجارة الدولية عل أساس مدى الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في الدول المختلفة. وتنص نظرية «هيكشر.

أولين» على: تعتمد الاختلافات في التكاليف النسبية على الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في الدول المختلفة، ويكون لكل دولة ميزة نسبية عندما تنتج وتصدر تلك السلع،التي يحتاج إلى عامل الانتاج الأكث وفرة نسبية فيها، ولن يكون للدولة هذه الميزة بالنسبة لتلك السلع التي يحتاج انتاجها إلى عامل الانتاج الأكثر ندرة فيها، ويجب أن تقوم الدولة باستيراد هذه السلع من الخارج".

ثانيا : النظريات الحديثة في التجارة الدولية :

هناك العديد من النظريات الحديثة التي فسرت قيام التجارة الدولية و نذكر منها :

1- نظرية اقتصاديات الحجم:

وتشير اقتصاديات الحجم إلى الاتجاه النزولي لتكاليف الإنتاج للوحدة (أو نشاط آخر) مع نمو حجم الشركة الكبيرة التي تتمتع باقتصاديات الحجم ، و يمكن أن تنتج أحجاما أكبر من المنتجات بتكاليف أكثر انخفاضا من تلك الشركات المنافسة الأصغر حجما".و يقصد بها أيضا تناقص متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل مع زيادة حجم الإنتاج أي توسيع نطاق الإنتاج أو حجم المؤسسة، حيث أن التكلفة المتوسطة لمؤسسة ما قد ترتفع أو تنخفض مع الزيادة في حجم الإنتاج ، فإذا انخفضت التكلفة المتوسطة مع الزيادة في حجم الإنتاج نقول إن المؤسسة تحقق اقتصاديات الحجم أو أن عائدات الحجم تكون متزايدة و إذا كانت التكلفة المتوسطة لا تختلف مع حجم الإنتاج نقول عن عائدات الحجم أنها مستقرة (ثابتة) أما إذا كانت التكلفة تزداد بزيادة حجم الإنتاج هنا المؤسسة تحقق اقتصاديات الحجم السالبة أي عائدات الحجم تكون متناقصة". ونميز بين نوعين من الوفرات داخلية و خارجية:

أ-الوفرات الداخلية: هنا يتم التركيز على الزيادة في العوامل الداخلية لرفع الإنتاج في المشروع للإستفادة من مزايا الانتاج الكبير .

ب-الوفورات الخارجية: أما فيما يخص وفورات الحجم الخارجية فإن المؤسسة بمفردها لا تستطيع التأثير على متوسط تكلفة

الإنتاج فيها نتيجة الوفورات الخارجية، ولكنها تعتمد في ذلك على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة، والذي يقوم بإنجاز بعض الأعمال و الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة في خفض متوسط تكلفة إنتاجها".وبمعنى أخر التركيز على زيادة توفر العوامل الخارجية التي تؤدي إلى الرفع من إنتاجية المشروع.

سعت نظرية اقتصاديات الحجم إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة وألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا و التي تتخصص في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الإستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، اليونان، الدول الإسكندنافية تتخصص في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة.

2- نظرية ليندر:

قدم الاقتصادى السويدى ستافان ليندر أفكاره فى شأن التبادل الدولى نتيجة ما لاحظه من التزايد الملحوظ فى نصيب التبادل التجارى بين الدول الصناعية من اجمالى التجارة الدولية والركود أو تناقص نسبة التبادل التجارى بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث . و لقد رأى ليندر ان الدولة تتجه الى انتاج وتصدير السلع التي يكثر عليها الطلب من قبل الافراد داخل تلك الدولة ، أي فسر قيام التجارة الدولية على أساس تشابهات الطلب بالنسبة للسلع المصنعة .

3- **نظرية دورة المنتج لفيرنون :**

في عام 1966 رأي فيرنون ان المنتجات الجديدة تمر بدورة حياة مكونة من ثلاث مراحل-: المنتجات الجديدة ، والمنتجات الناضجة والمنتجات التقليدية (القديمة) .

لقد لاحظ فيرنون ان المنتجات الجديدة يتم إستهلاكها اولا في الولايات المتحدة والدول ذات الدخل المرتفع وعندما تنضج هذه المنتجات (المرحلة الثانية) ، فان توطينها (موقعها الانتاجي) يمتد الى دول أخرى متطورة وعندما تصبح هذه المنتجات تقليدية (المرحلة الثالثة) ، فان الانتاج يتحول (ينتقل) الى الدول النامية والدول ذات الأجور المنخفضة.

المراجع :

-محمد يونس عبد الحليم ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، 2019.

- عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية (مقدمة في الاقتصاد الدولي) ،جامعة المنوفية، 2004.

- أحمد مندور ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990.

– فاطمة رحال ، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد الدولي ، موجهة لطلبة سنة أولى ماستر تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2019–2020.

–استيفان ب مالكي ، التجارة الدولية ، جامعة صلاح الدين ،1990 .